الحراك الشعبي السعودي ... مديات التغيير في ظل وضع إقليمي متحول

د يسرى مهدي صالح

* أكاديمية وباحثة من العراق

* - تدريسية - كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد

مقدمة

تحظى الازدواجية التي تبديها بعض الانظمة التقليدية حيال حركات التغيير التي شهدتها الساحة العربية بأهمية كبيرة لدى العديد من المعنيين بالشؤون الدولية، لا بسبب ثقل التغيير السياسي الذي اجتاح المنطقة العربية والذي كونته عدة محددات سياسية، دينية، اجتماعية، واقتصادية، وإنما ما يعنيه هذا التغيير من تحول حقيقي في شرعية الحكم، وأساليب الوصول الى السلطة، إذ حملت حركات التحرر الليبرالي التي قادت الهياج الشعبي لتغيير أنظمة الحكم معها منهاجاً جديد للحكم قائم على أساس: الشرعية التي يمنحها المحكوم، وليست الشرعية التي ينتزعها الحاكم عن طريق الانقلاب و/ أو استلام السلطة عن طريق الوراثة.

وهنا تبرز اشكالية البحث الاساسية المتمثلة بالدعم الذي تقدمه بعض الأنظمة التسلطية ذات الطابع التقليدي الذي يستمد شرعيته من القواعد القديمة التي قامت الاحتجاجات الشعبية بالخروج لتغيرها. فما هي دوافع الذي الأنظمة التقليدية لدعم حركات التغيير في الدول التي كانت حليفة لها؟ مثل موقف العربية السعودية من تغير النظام في مصر، لذا ولأغراض التوضيح لهذه المواقف التي تحمل إشكالية البحث سوف نختار النموذج السعودي، لغرض

بيان الدوافع والمسوغات وراء هذا الدعم، واختيارنا للعربية للسعودية ينبع من أهميتها السياسية والاقتصادية والدينية، ولدورها في معظم القضايا الرئيسة التي تهم المنطقة العربية، وعلى نحو يجعل بصماتها واضحة في تلك الإحداث والقضايا.

2 - طبيعة السياسة الخارجية السعودية

خرجت المملكة بعد احتلال العراق ومركزها الإقليمي قد ازداد قوة

إن المتغيرات التي طرأت على البيئتين الداخلية والخارجية للمملكة العربية السعودية في سنوات العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، حتمت على المملكة العربية السعودية التكيف مع تلك المتغيرات والاستجابة لها، فقد خرجت المملكة بعد احتلال العراق ومركزها الإقليمي قد ازداد قوة، فالتهديد العسكري الذي كان يمثله النظام الراديكالي العراقي، زال مّدة طويلة في المدى القصير والمتوسط، والتحالف مع الولايات المتحدة الأميركية وبقية الدول الغربية قد ضمن لها الأمن والاستقرار. والرؤية المحافظة التي تمثلها السعودية في إدارة الصراع العربي– (الإسرائيلي) أصبحت هي السائدة في المنطقة العربية. ومع ذلك حملت تلك المقومات مصادر تهديد أخرى، فالحماية الأميركية للسعودية كان لها ثمنها في الأزمة الاقتصادية غير المسبوقة التي واجهتها السعودية بعد حرب الخليج الثانية مباشرة، وتحديداً في الأعوام (1995،1994،1993)[1]، إلى جانب تقليص شرعية النظام وتصاعد حدة المعارضة الإسلامية، التي تبلورت في مظاهر عنف ضد القوات الأميركية في السعودية وحتى مجلس التعاون الخليجي، الذي كان يرمز إلى الهيمنة السعودية على منطقة الخليج، قد شهد انشقاقات بين أعضائه، بسبب رغبة بعض دوله مثل قطر وعمان في الخروج من الوصاية السعودية.

فضلاً عن تنامي الدور الإيران كمنافس إقليمي، خاصة بعد احتلال العراق عام 2003 ليس في منطقة الخليج العربي فحسب، بل في المنطقة العربية فهي تملك من مقومات القوة الشاملة ما يمكن لها أن تناوئ وبفاعلية الدور السعودي إقليمياً، مما ضاعف من أهمية هذا الدور بالنسبة إلى المملكة العربية السعودية.

فالدبلوماسية السعودية اتصفت دوماً بأنها رخوة، وكانت تكتفي بـ (التهدئة دون الحل)، ومساعدة الفلسطينيين مالياً، لكنها لم تحرك ساكناً في أثناء الهجوم الصهيوني على غزة. وغاب دورها نهائياً في نصرة المقاومة اللبنانية ضد الاحتلال الاسرائيلي لجنوب لبنان منذ عام 1982 وحتى عام 2000. وفي عام 2006 ظهر موقفها مسوغاً للعدوان (الاسرائيلي) معادياً للمقاومة[2]، وفي إطار طبيعة

1- يسرى مهدي صالح حسين، السياسة الخارجية السعودية والمنطقة العربية منذ انتهاء الحرب الباردة، مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان ـ الاردن ،2012، ص 265.

2 ــ عبد العزيز بن محمد آل الشيخ، الإستراتيجية السعودية دراسة في ظلّ المتغيرات العالمية بعد احتلال العراق، ط1، دار جواثا للنشر، بيروت، لبنان،2011، ص440.

السياسة الخارجية للسعودية هذه نجد أن موقفها حيال حركات التغيير الشعبي التي شهدتها المنطقة العربية، قد اتخذ شكلاً جديداً مغايراً لطبيعة السياسة الخارجية للسعودية، وهذا ما سنبينه في موقف السعودية حيال حركات التغيير الشعبي في الدول العربية.

3 - موقف السعودية من التغييرات السياسية

تمثل التغييرات التي اجتاحت الدول العربية تحولات كبرى في التاريخ العربي المعاصر، لأنها تؤسس لمرحلة جديدة، بدأت بالتشكل منذ عزل نظام زين العابدين بن علي في تونس، وما زالت رياحها تجتاح معظم البلدان العربية. وراح النظام في المملكة العربية السعودية يراقب بقلق وحذر التداعيات التي يمكن أن تنتجها عمليات التغيير، التي عصفت بالعديد من الأنظمة العربية على مصالحه ودورها الريادي في المنطقة، فضلاً عن استمراريتها كنظام ملكي تقليدي يعد الأقدم في المنطقة العربية. وقد أثار الموقف السعودي الداعي الى دعم عمليات التغيير في المنطقة العربية، واستبدال الانظمة التقليدية بأخرى (منتخبة) استغراب الباحثين، لكون الموقف يخرج من مملكة تقليدية حملت ذات الشعارات التي غالباً ما حملتها الانظمة المخلوعة، وفي مقدمتها تونس، مصر، وليبيا (نصرة المستضعفين) و(محاربة الاستكبار)، والتي حاولت تسويقها ضمن سلوكها السياسي الخارجي في تعاملها مع الاحتجاجات التي شهدتها البلدان العربية[3].

وهنا تبرز أهمية تحليل الموقف السعودي من عمليات التغيير، وبيان الأسباب التي تدفع بملكية تقليدية لدعم تيارات ليبرالية، محاولين الاجابة عن سؤال أساسي هو: هل أثارت هذه المتغيرات التي حملتها الحركات الاحتجاجية العربية، قلق النظام السعودي لكونه يخشى امتداد تأثيرها في الداخل السعودي؟، وهل تتخوف المملكة من أن تشمل هذه المتغيرات والتطورات دول الخليج العربي، وهذا ما تراقبه بحذر وتحاول قمعه في البحرين. ولاسيما أن وصول أحزاب الإسلام السياسي إلى الحكم في الدول التي أسقطت أنظمتها السياسية، لا يصب في مصلحة الدور السعودي، بسبب الاختلاف العقائدي مع بعض هذه الأحزاب خاصة الإخوان المسلمين.

وإن كان التعامل مع الإخوان المسلمين في أحيان كثيرة أفضل من التعامل مع انظمة تملك علاقات استراتيجية مع دول الخليج مثل العلاقات السورية ـ الإيرانية. هذا فضلاً عن محدد أساسي تواجهه السعودية في مواقفها حيال التغييرات في

3ـ أنظر: أحمد عدنان، السعودية البديلة ملامح الدولة الرابعة، التنوير للطباعة والنشر، بيروت، 2012، ص 167.

الدول العربية، وهو الالتزامات التي تترتب على الدولة الكبيرة. فهي تملك حصة كبيرة تساوي حصة الصين في ميزانية الأمم المتحدة، من غير أن يشغل أي مواطن سعودي مركزاً قيادياً في الأمم المتحدة.

والسعودية من بين الدول العشر الأولى من حيث المساهمة في ميزانية البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ولا وجود لأي سعودي بين كبار الموظفين في المؤسستين. والسبب ليس في غياب الكفاءات السعودية، بل في جوهر السياسة الخارجية السعودية، في اتباع (دبلوماسية أمين الصندوق)، الدبلوماسية التي لم تحقق برأي الخبراء أي نجاح طوال عقود[4] .

4ـ يسرى مهدي صالح حسين، مصدر سبق ذكره،2012، ص 332.

إن المتتبع لمسار تطور المواقف السعودية تجاه عمليات التغيير، التي اجتاحت المنطقة العربية يجد أنها لم تمثل انقطاعاً عن مواقفها السابقة، وأنها تصب في نفس المسار التقليدي للسعودية (المحافظة على الاجماع الخليجي واحتواء المنافس)، **ولكنها كانت أكثر مواكبة للدور القطري منها للمبادرة، ولتحافظ السعودية على الاجماع الخليجي الذي طالما حرصت عليه.** وطالما أرادت قطر الخروج منه.

وهناك خلاف غير معلن بين قطر والسعودية على المستقبل السياسي، الذي رسم معالمه مشروع (الشرق الاوسط الجديد)، وترعاه الدولتان عن طريق سياسة (الدعم) الذي تقدمانه لحركات التغيير في الدول العربية، فهما أي قطر والسعودية تتفقان على أهمية ازاحة النخب الحاكمة، وإقامة انظمة سياسية على أنقاض الأنظمة السابقة، وتختلفان على الدور الريادي وعلى حصة كل دولة من النفوذ الذي تمارسه في الأنظمة المقامة حديثاً.

تناسي السعودية أن مشروع (الشرق الاوسط الكبير)، قائم على نظرية الدومينو التي بدأت باحتلال العراق

ومما لاشك فيه أن الدولتين اللتين ترعيان الديمقراطية في بلاد غيرهما لا في بلديهما، تجتمعان على رهان واحد هو (التيار الاسلامي)، وعلى صعوده تنفقان بسخاء لكن لكل منهما تيار يدعمه، فقطر تدعم الإخوان والسعودية تدعم التيار السلفي والدولتان تتنافسان على النفوذ في كل من (مصر، ليبيا، تونس)[5]، غير أن هذا التفاهم المؤقت بين الاخوان والتيار السلفي، لن يدوم طويلاً بسبب هشاشته، وكذلك بسبب تناسي السعودية أن مشروع (الشرق الاوسط الكبير)، قائم على نظرية الدومينو التي بدأت باحتلال العراق، ثم دعم التغيير في تونس ومصر وليبيا واليمن.

5 - عبد الاله بلقزيز، السعودية وقطر على ماذا تختلفان، منتديات الفكر العربي -4 -11 2012.

وهذه الحقيقة نلحظ تجسدها في مطالب التغيير في البحرين التي تدعم السعودية نظامها الحاكم، وهذه من مفارقات الدعم السعودي لعمليات التغيير، فضلاً عن مطالب الكويت بالتغيير والمطالب الشعبية داخل السعودية، بتغير نظام الحكم ونمط ادارة البلاد واختيار الحاكم الذي سيجابه تحدياً كبيراً، يتمثل في اختيار الاصلح من أبناء عبد العزيز آل سعود، الذين هرم الجيل الثالث منهم ولازال الجيل الثاني يحكم. وهذا ما يدفعنا إلى البحث وراء دوافع الدعم السعودي لعمليات التغير في البلدان العربية. إذ تنقسم الى دوافع داخلية وأخرى خارجية.

أبناء عبد العزيز آل سعود، الذين هرم الجيل الثالث منهم ولازال الجيل الثاني يحكم

4 - الدوافع الداخلية

الدافع الاقتصادي

من المتغيرات الدينامية التي تؤثر في الموقف السعودي هي الدوافع الاقتصادية، إذ تعد من أهم محركات السياسة الخارجية لأية دولة في اعتماد سياستها الخارجية، وبما يتوافق مع النسق الثابت لأهداف الدولة العليا ذات الطابع الاستراتيجي، لذلك سعت السعودية إلى تطويع بنود هذا المتغير لدعم مواقفها السياسية، فكما هو معروف تعتمد السعودية على الصناعات النفطية الاستخراجية والصناعات البتروكيمياوية، وتملك أكبر احتياطي نفطي في العالم بحسب إحصائيات عام 2004 (262.84 مليار برميل)[6].

وبذلك تعد السعودية من أكبر دول العالم في احتياطي النفط وإنتاجه أيضاً، فهي تملك أكثر من ربع الاحتياطي العالمي وأكثر من أربعة أضعاف احتياطي الولايات المتحدة الأميركية، كذلك تعد السعودية من أكبر منتجي النفط على مستوى دول (الأوبك)، أو على مستوى العالم إذ تصدر حوالي (20%) من الإنتاج العالمي[7]. لذلك سعت السعودية الى توظيف صادراتها خدمةً لاهدافها السياسية، فعن طريق دعمها لتيارات سياسية قريبة من البناء الفكري الحاكم في السعودية، سوف تضمن التدفق النفطي لهم، وتعزز من دائرة الحلفاء وتقلل نطاق حركة المنافس الأكبر إيران، إذا فرضنا أن التفاعلات السياسية لبناء العراق الديمقراطي ستأخذ أكثر من عقدين من الزمن.

وهذا الأمر سينطبق على كل الدول التي شهدت عمليات التغيير ولكن بدرجات متفاوتة. الأمر الذي سيضمن دور الزعامة للسعودية، ولكن الزعامة التي تتحقق

6 ـ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2005، (ابو ظبي: 2006)، ص 288.

7 ـ غازي صالح النهار، السياسة الخارجية السعودية تجاه الولايات المتحدة بعد حربي الخليج العربي1980-1991، مجلة الدراسات الدولية، بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد13، 2001، ص136.

عن طريق دبلوماسية الإجماع التي

هناك متغيران فرعيان يرتبطان تعتمدها السعودية، لا عن طريق التفوق بواسطة بناء القدرة الذاتية.

2 - السكان

بالمتغير السكاني وهما: حجم السكان والتركيب العمري للسكان، إذ يدخل هذان المتغيران في هرم قوة الدولة كعناصر فاعلة ومؤثرة [8]. وبتطبيق هذه المعايير المرتبطة بقياس قوة الدولة وأثر المتغير السكاني فيها على السعودية، نلحظ أنها حاولت بشكل دائم زيادة تعداد سكانها وذلك للأسباب الآتية:

الأول: مواجهة متطلبات القوة التي تسعى إلى تحقيقها في بيئتها الإقليمية، ومرد ذلك التنافس الحاصل مع أشد منافسيها (ايران ـ مصر ـ العراق)، إذ يملك كل من العراق ومصر وايران موارد

بشرية تتناسب مع طموح هذه الدول السياسي، في حين أن السعودية برغم أنها تمثل عملاقاً بمواردها الاقتصادية وسعة حجمها، إلا أنها تعاني من نقص في حجم السكان.

الثاني: أن السكان يشكلون عصب القوة البشرية اللازمة للحرب من جهة، ولإدارة أجهزة الإنتاج والعجلة الاقتصادية من جهة أخرى[9].

من هنا اكتسب المتغير السكاني دوراً مهماً في تحديد مدى قوة الدولة وقدرتها على التأثير في سياسات الدول الأخرى، لكن هذا المتغير ينظر إليه في إطار السياق الاجتماعي والسياسي ضمن التكوين العام لهذا المتغير وهو العدد والتركيب السكاني، إذ شكل هذان المتغيران الفرعيان أحد المنطلقات التي تبنى على أساسها القرارات السياسية الخارجية لأية دولة [10].

ويبلغ عدد سكان السعودية وفقاً للتقرير الاقتصادي العربي الموحد بـ(22529) لعام 2004[11]، في حين أن مصلحة الإحصاءات العامة التابعة لوزارة الاقتصاد والتخطيط السعودية قدرت عدد السكان لعام 2004 بـ (22.673.538)[12].

ومن البحث في مساحة السعودية البالغة حوالي (2.000.000) كم^2 ومقارنتها بعدد السكان، نجد إنها تعاني من انخفاض حاد في كثافتها السكانية، فضلاً عن جانب آخر مهم وهو التركيب السكاني، فعلى الرغم من التجانس الذي يتمتع به المجتمع السعودي، إذ يشكل العرب المسلمون الذين ينتمون للمذهب (الحنبلي) غالبية سكانها، ولكن وجود الشيعة في منطقة الإحساء يجعل من المذهبية عنصر ◄

8 ــ عمر فاروق السيد رجب، قوة الدولة دراسة جيوستراتيجية، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1992)، ص173.

9ــ إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، (الكويت: منشورات ذات السلاسل، 1987)، ص 180.

10ــ حسن حمدان العلكيم، بيئة صنع القرار الخارجي السعودي، المجلة العربية للعلوم السياسية، بغداد، الجمعية العربية للعلوم السياسية، عدد (7)، 1991، ص50.

11ـ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2004، مصدر سبق ذكره، ص255.

12 ـ مصلحة الإحصاءات العامة، النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمسكن 1425هـ (2004)، (الرياض: وزارة الاقتصاد والتخطيط، 2004)، ص3.

عدم استقرار في المجتمع السعودي، وتزداد أهميتهم برغم ضآلة المسلمون الذين ينتمون للمذهب (الحنبلي) غالبية سكانها، ولكن وجود الشيعة في منطقة الإحساء يجعل من المذهبية عنصر عدم استقرار في المجتمع السعودي، وتزداد أهميتهم برغم ضآلة

وجود الشيعة في منطقة الإحساء يجعل من المذهبية عنصر عدم استقرار في المجتمع السعودي

نسبتهم الى المجموع العام من السكان، نظراً لموقعهم في منطقة المخزون النفطي السعودي (المنطقة الشرقية)، ولاقترابهم الجغرافي من إيران وقيام الأخيرة بتقديم المساعدات لهم بشكل مستمر[13].

13ـ حسن أبو طالب، أسس صنع السياسة الخارجية السعودية، مجلة السياسة الدولية، عدد 90، 1987، ص40.

فضلاً عن تنامي مطالبهم المنادية بالمساواة وتحقيق العدالة الاجتماعية، مما يجعلهم مصدر قلق مستمراً للحكومة السعودية، وفي الوقت نفسه تؤدي دور الموجه لصانع القرار السياسي الخارجي تجاه إيران، ومحاولات المملكة احتواء هذه الأقلية، عن طريق دعم المملكة لأنظمة سياسية موالية في المنطقة العربية، يوجه دفة الحكم فيها احزاب سياسية ذات نهج فكري مشابه للنهج الحاكم في السعودية، وهنا تجابه السعودية تحدي قطر الداعم لـ خوان، وتنامي الوعي الشعبي الداخلي المطالب بتحقيق العدالة الاجتماعية.

تجابه السعودية تحدي قطر الداعم للإخوان، وتنامي الوعي الشعبي الداخلي المطالب بتحقيق العدالة الاجتماعية.

3 - الأمن

يعد متغير الامن من أبرز المتغيرات المؤثرة في الحركة السياسية الخارجية لكافة الدول، وهو يرتبط بالقدرة العسكرية للدولة، فالدولة الضعيفة عسكرياً هي الدولة التي تنتفي عنها القدرة الذاتية على الدفاع عن كيانها، الأمر الذي يدفع بها الى البحث عن الحماية الخارجية والقبول بالنتائج المترتبة عن ذلك على حرية قرارها، وهذا على العكس من الدول القوية عسكرياً التي تكون قادرة على فرض احترامها على الاخرين حتى في حالة غياب الحضور المباشر لقوتها العسكرية[14].

14 ـ مازن اسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية دراسة نظرية،(بغداد: جامعة بغداد،1991)، ص188.

وفي المملكة العربية السعودية شهدت القدرات العسكرية تطورات جذرية متلاحقة وعلى مدى العقود السابقة، عكست هذه التطورات إدراك الحكومة السعودية لطبيعة التهديدات والصراعات المسلحة التي مرت بها المنطقة، مما ترك آثاراً واضحة في اتجاهات بناء القوات المسلحة السعودية وروابطها العسكرية مع العالم الخارجي، ويتضح من هذه التطورات، أن الأمن الذاتي للمملكة العربية السعودية منذ الثمانينات من القرن العشرين، يرتكز على ثلاث ركائز رئيسة تتمثل في[15]:

15 ـ مركز الاهرام، التقرير الاستراتيجي العربي 2002-2003، (القاهرة: 2003)، ص377.

1 - بناء قواة مسلحة وطنية فاعلة.

2 - الاحتفاظ بروابط دفاعية فاعلة مع الولايات المتحدة.

3 - الاحتفاظ بصيغة الأمن الجماعي مع دول مجلس التعاون الخليجي

وقد تباينت الأوزان النسبية لهذه الركائز الثلاث بحسب طبيعة التهديدات الماثلة أمام السعودية، ويُعد بناء قوات مسلحة فاعلة حجر الزاوية في الدفاع عن أمنها، في حين أن مجلس التعاون لدول الخليج العربية يساعد على تعزيز القدرات العسكرية الجماعية لدوله في مواجهة التهديدات الإقليمية المنخفضة والمتوسطة الحدة. وهذا ما برز لنا بشكل جلي في قمع الاحتجاجات في البحرين.

المواطن من التابعية السعودية أي يحمل جنسية العائلة وليست جنسية البلد أو الوطن.

أما الروابط الدفاعية مع الولايات المتحدة الأميركية، فإن قيمتها الحقيقية تبرز بوضوح في مواجهة التهديدات الجسيمة من الدول الإقليمية الأقوى خاصة إيران[16].

16 ـ مركز الاهرام، مصدر سبق ذكره، ص377.

ومن هنا تظهر أهمية المتغير الأمني في عملية صنع السياسة الخارجية عن طريق التهديدات، التي تفرضها البيئة الداخلية والخارجية على المملكة، فالقدرات المحتملة للسعودية على إنتاج الموارد النفطية في القرن الحالي ومدخراتها المالية، تعطي هذه الدولة أهمية اقتصادية وسياسية تفوق بكثير إمكاناتها السكانية في استيعاب الواردات المالية، وتفوق قدرتها العسكرية المحدودة بالدفاع عنها وتحقيق أمنها، وفي الوقت نفسه فإن مواردها الاقتصادية الهائلة وضعف العوامل الأخرى المذكورة تجعل السعودية هدفاً مكشوفاً وضعيفاً أمام القوى الإقليمية والدولية[17]. لنقل فوبيا التغيير وفق نظرية الدومينو، التي أشرنا إليها في البداية بين البلدان العربية والى السعودية. ولاسيما أنّ السعودية تضم بن جنبات التكوين السكاني عناصر الرفض لنظام الحكم. الأمر الذي جعلها تواكب الدعم القطري للتغير في البلدان العربية للمحافظة على الركيزة الثالثة لاستراتيجيتها الامنية.

أنّ السعودية تضم بن جنبات التكوين السكاني عناصر الرفض لنظام الحكم.

17 ـ غازي صالح النهار، مصدر سبق ذكره، ص139.

5 - الدوافع الخارجية (الضغوط الدولية)

تعرضت السعودية إلى مزيد من الضغوط الأمريكية للمطالبة بإدخال إصلاحات سياسية، وقد عّبر عن هذه التوجهات الرئيس الأميركي جورج بوش في أكثر من مناسبة، وذلك في إطار استراتيجية الولايات المتحدة لدعم الديمقراطيات، ففي ◄

خطاب له في السادس من تشرين الثاني عام 2003، قدم فيه مقاربة جديدة للمنطقة لافتاً النظر إلى ستين عاماً من الدعم للدكتاتوريات في الشرق الأوسط، التي لم توفر الأمن للأميركيين، وقد أعاد الرئيس جورج بوش تجديد دعوته في قمة الناتو المنعقدة في اسطنبول في حزيران عام 2004، إذ شدد على أن قمع الاحتجاج الداخلي يفضي إلى زيادة وتيرة التطرف، وكان يشير في ذلك إلى أصدقاء الولايات المتحدة في المنطقة [18]، خاصة في دول الخليج العربي وتحديداً السعودية، التي خصها بوش في خطابه عن حالة الاتحاد أمام الكونغرس في 2-2-2005 بقوله (السعودية بإمكانها أن ترسخ زعامتها في المنطقة عن طريق تنامي دور شعبها في تحديد مستقبله)[19]، وكأنه يدرك سلفاً بإن انكسار السياسة الخارجية السعودية مردهم ضعف السياسة الداخلية لها، ومن ثم لم تعد تمثل الأنموذج السياسي في المنطقة،

18 ـ فؤاد إبراهيم، الإصلاح وجدل الدلخل والخارج ممانعة مبطنة أم رغبة مؤجلة، مصدر سبق ذكره، ص20.

19 ـ محمد علي الفايز، الرؤية الأميركية تجاه دمقرطة السعودية، مصدر سبق ذكره، ص4.

وهي بذلك لن تحظى بالدعم الأميركي مما يجعل سياستها الخارجية ضعيفة الفاعلية بين المحيط الخارجي والعربي والإقليمي والدولي، وينطوي التصريح كذلك على حقيقة أن الولايات المتحدة برغم رضاها عن النهج السعودي الاقتصادي المتعلق بالخارج (النفطي تحديداً).

إلا أن هذا النهج لن يكون مقابل ثمن مكافحة الإرهاب محلياً عن طريق بوابة الإصلاح السياسي– ولو كان الأمر بشكل متدرج. وجاء نهج الرئيس اوباما ليؤكد حقيقة التوجه الأميركي الجديد، الذي تحاول المملكة أن تواكبه بدعمها للتغيير في البلدان العربية، من دون أن يمتد هذا التغيير الى الداخل السعودي مستفيدة من التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة، الذي تحاول أن تديمه عن طريق ارضاء الولايات المتحدة بدعم السعودية لعمليات التغيير في البلدان العربية.

الخاتمة

إن السعودية تعاني من أزمة سياسية نابعة أساساً من مشكلات بنيوية في هيكل السلطة، أدت إلى الاحتكار السياسي والديني، وانعكست بالسلب على مصالح الشعب الذي لم يكن مساهماً في السلطة، (إلا من ناحية صمته)، في نتاج ما هو حاصل من فساد وسوء إدارة وتدهور علاقات مع الخارج العربي والدولي، وتفاقم المشاكل المحلية وانتقاص من حقوق المواطن المادية والمعنوية.

إن السعودية تعاني من أزمة سياسية نابعة أساساً من مشكلات بنيوية في هيكل السلطة، أدت إلى الاحتكار السياسي والديني

المشكلة الأساسية تكمن في الاستبداد السياسي المتصافح مع الاستبداد الديني، والذي أدى في مخرجاته إلى أزمة في العلاقة بين الدولة والمجتمع. ترى الحكومة السعودية في استيفاء (النصاب الديني) أهمية أساسية، تفوق أهمية استيفاء نصاب العدل الاجتماعي، الأمر الذي فرض على السعودية البروز بصورة حادة ضمن الواقع السياسي العام السائد حالياً في المنطقة العربية.

رأي الفكر الوهابي في الديمقراطية، بأنها بدعة لا تصلح لحكم بلاد المسلمين

هذا الاستخدام السياسي للدين وتحديداً الحركة الوهابية، جعل موقف المملكة من التغيير في البلدان العربية، يميل الى دعم عمليات التغيير.

ولايمثل الموقف السعودي الحالي رأي المؤسسة السياسية فقط، بل هو رأي المؤسسة الدينية التي ترى بتوسيع الفكر الوهابي تنامياً لنفوذها. وهذا يناقض رأي الفكر الوهابي في الديمقراطية، بأنها بدعة لا تصلح لحكم بلاد المسلمين، وهذا يوضح لنا الجانب النفعي في موقف المملكة.